أدوار المجتمع المدني
في تحقيق رهانات التنمية

بوحبة حفيض
طالب باحث في سلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة
جامعة محمد الأول - المغرب

د. الطيب بركان
أستاذ مؤهل
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة
جامعة محمد الأول - المغرب

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى الوقوف عند أهمية المجتمع المدني وأدواره في تحقيق التنمية بمختلف مستوياتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمستدامة. حددت الدراسة بداية المفهوم المعتمد دوليا للمجتمع المدني وعرجت على بعض الأسس النظرية التي قام عليها تأصيل المفهوم، لتنتقل بعد ذلك لتفصيل أدواره التنموية التي يعرف تحقيقها تحديات كبيرة على المستوى الوطني كما حددها بحث المندوبية السامية للتخطيط حول المؤسسات غير الهادفة للربح.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تهم جل الفاعلين من أجل ضمان نجاعة تدخل المجتمع المدني بالمغرب وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

بوحبة، حفيض. بركان، الطيب. (2024، أكتوبر). أدوار المجتمع المدني في تحقيق رهانات التنمية. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1، العدد 7، السنة الأولى، ص 211-219.

Abstract:

This paper aims to identify the importance of civil society and its roles in achieving development at various levels of economic, social, political and sustainable development. The study first defines the internationally recognised concept of civil society and reviews some of the theoretical foundations on which the concept is based, then goes on to detail its developmental roles, the realisation of which faces significant challenges at the national level, as identified by the High Commission for Planning's research on non-profit organisations. The study concluded with a set of recommendations that concern all actors in order to ensure the effectiveness of civil society intervention in Morocco and achieve the desired development goals.

مقدمة

يشهد العالم تحولات متسارعة جعلت العديد من الدول عاجزة عن إيجاد حلول لمشاكلها وأزماتها، كما أن بناء المواطن المدني المتحضر والفاعل، أضحى يمثل أحد الرهانات التنموية المطروحة بقوة وبإلحاح على معظم المجتمعات المعاصرة. وإذا كان دور المجتمع المدني في تحقيق بعض مظاهر التنمية المستدامة من الأمور البديهية لدى أغلب المجتمعات المتقدمة وذات التقاليد الديموقراطية والإمكانات المادية، فإن هذا الدور بات بالنسبة لنا في المغرب مطلبا مستعجلا وملحا في ظل التحديات الكبرى التي أصبحت تفرض نفسها وفي مقدمتها مجتمع الإعلام والمعرفة بمقوماته التكنولوجية ومستلزماته التنموية. وعليه ستتوزع مضامين هذه المقالة على ثلاثة محاور نفترض فيها إمكانية التشخيص لواقع المجتمع المدني في علاقته بالتنمية تنطلق في محورها الأول من التعريف والتأصيل النظري للمجتمع المدني ثم الوقوف خلال المحور الثاني عند أدواره في تحقيق التنمية بمختلف صورها لنقف في المحور الثالث عند أبرز التحديات التي تواجهه في طريقه لتحقيق أهدافه مع بعض الحلول المقترحة انطلاقا من قراءة في خلاصات البحث الوطني حول المؤسسات غير الربحية لسنة 2019.

المحور الأول: مفهوم المجتمع المدني وأسسه النظرية

المجتمع المدني هو عنصر أساسي في تطور المجتمعات الحديثة، حيث يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة. يضم المجتمع المدني مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية، والنقابات، والمبادرات المجتمعية التي تعمل بصفة مستقلة عن الحكومة، كما أن دوره يتجاوز تقديم الخدمات إلى المشاركة في صياغة السياسات ودعم حقوق المواطنين. وبالرغم من تعدد مدلولاته فهو يتحدد حسب الكتاب الأبيض للحكامة في الاتحاد الأوروبي في: "مجموعة التنظيمات غير الحكومية والنقابية والعمالية والمنهية والخيرية والثقافية والحقوقية التي تدافع -وباستقلال عن سلطة الدولة- على مصالح الناس وصون حقوقهم ونشر ثقافة التسامح والاختلاف والتنمية المستدامة من خلال تأهيل الفرد وتحديث المجتمع والحفاظ على سلامة البيئة" (Livre Blanc, 2001).

تستند **الأسس النظرية للمجتمع المدني** إلى مفاهيم متعددة تم تطويرها عبر التاريخ من قبل الفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة. تعكس هذه الأسس الطرق التي يُنظر بها إلى دور المجتمع

المدني، وعلاقته بالدولة وبالمجتمع، وكيفية تحقيقه للتنمية والديمقراطية. وسنحاول فيما يلي عرض بعض الأسس النظرية الرئيسية للمجتمع المدني:

الأساس الفلسفي الكلاسيكي: يعد مفهوم المجتمع المدني أحد المفاهيم القديمة التي ظهرت مع الفيلسوف اليوناني أرسطو. بالنسبة له، المجتمع المدني (Polis) يمثل مجتمعا منظما يسعى إلى تحقيق الخير العام ويجمع بين المواطنين في إطار قوانين ومؤسسات. أما هيغل فقد ركز على أن المجتمع المدني هو مجال مستقل عن الدولة، يتوسط بين العائلة والدولة، ويخدم كنقطة توازن بين مصالح الأفراد الخاصة واحتياجات المجتمع الأكبر.

الأساس الليبرالي: ركز كل من **جون لوك وآدم سميث** كمفكرين ليبراليين على أهمية حرية الأفراد واستقلاليتهم في المجتمع المدني. فبالنسبة لجون لوك، يهتم المجتمع المدني بحماية الحقوق الفردية من خلال مؤسسات الدولة. أما آدم سميث، فقد ركز على دور المجتمع المدني في الاقتصاد، حيث يعتبر الجمعيات والمنظمات التطوعية أدوات أساسية لتعزيز الحرية الاقتصادية. في حين تحدث **توماس هوبز** عن المجتمع المدني كوسيلة للخروج من حالة الفوضى الطبيعية، بحيث يشكل الأفراد عقدا اجتماعيا للحفاظ على الأمن والنظام.

الأساس الاجتماعي والتعاوني: ركز **أليكسي دي توكفيل** في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" على أهمية المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية. فهو يرى أن الجمعيات والمنظمات التطوعية تساعد في بناء القيم الديمقراطية وتعزز المشاركة السياسية بين المواطنين، كما تسهم في توفير منابر للحوار والتعاون بين الأفراد. أما **أنطونيو غرامشي** فقد قدم مفهوم "الهيمنة الثقافية"، حيث يرى أن المجتمع المدني يتضمن المؤسسات الثقافية والاجتماعية التي تعمل على نشر الأفكار والقيم، مما يمكنه من التأثير على المجتمع والسيطرة على الأيديولوجيا السائدة.

الأساس النقدي: ركز **يورغن هابرماس** على دور المجتمع المدني كمجال عام (Espace publique) للتفاعل والحوار بين المواطنين بعيدا عن تأثيرات الدولة والاقتصاد. يعتقد هابرماس أن المجتمع المدني يلعب دورا في تشجيع النقاش المفتوح والحر، وهو ضروري لتحقيق الديمقراطية الفعلية، وفي المقابل، يرى **كارل ماركس** أن المجتمع المدني يعكس علاقات القوة في المجتمع الرأسمالي، ويعتبره مجالا للصراع بين الطبقات الاجتماعية. بالنسبة له، فإن المنظمات والجمعيات في المجتمع المدني يمكن أن تكون أدوات تستخدمها الطبقة الحاكمة للحفاظ على مصالحها.

الأساس التنموي: ظهر خلال العقود الأخيرة مفهوم **التنمية المستدامة** استجابة لضرورة الوعي بأهمية ضمان التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، أصبح المجتمع المدني يُنظر إليه كعنصر مهم لتحقيق التنمية المستدامة التي تلبي حاجات الحاضر دو الإخلال أو المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق رغباتها وتلبية حاجاتها (Développement durable et solidarité internationale, 2006). منظمات المجتمع المدني تلعب دورا حيويا في تنفيذ برامج التنمية المستدامة، مثل التعليم والصحة والبيئة، وتُعتبر شريكا للحكومات في تحسين جودة الحياة، اعتمادا على **نهج المشاركة المجتمعية**، مما يساهم في تمكين المجتمعات المحلية وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها، وتعزيز دور المواطنين في الرقابة على السياسات العامة.

الأساس القانوني والسياسي: يعتبر المجتمع المدني مجالا قائما بين الدولة والمواطنين يتميز باستقلاله وحرية عمله. من الناحية القانونية، يتطلب وجود بيئة داعمة تضمن حرية التنظيم والتعبير وإنشاء الجمعيات، ويرتبط المجتمع المدني بمفهوم **العقد الاجتماعي** الذي يجمع بين الدولة والمواطنين لضمان الحقوق والواجبات المتبادلة.

تلعب الأسس النظرية إذن دورا حاسما في فهم دور المجتمع المدني ووظائفه، حيث يختلف النظر إليه بين من يراه حاميا لحقوق الأفراد ومن يركز على دوره في الحفاظ على التوازن الاجتماعي وتعزيز الديمقراطية. من خلال فهم هذه الأسس، يمكن تطوير سياسات وإجراءات تساهم في دعم دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية والتغيير الإيجابي في المجتمع.

المحور الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية

مما لا شك فيه أن المجتمع المغربي عرف على مر العصور ثقافة العمل الجماعي التطوعي القائم على التعاون والتكافل بالرغم من اتجاهه نحو الاندثار بالمناطق الحضرية. في المقابل نجد القرى المغربية والزوايا ما زالت تحافظ على هذا الإرث الثقافي وتعمل على استدامته ويظهر جليا في المناسبات كموسم الحصاد وفي الأعراس وفي ملتقيات أعيان القبائل وشيوخها. إلا أن تحديات العولمة وزحف الحداثة بتداعياتها السلبية والإيجابية من جهة واحتضان المنتظم الدولي للمجتمع

المدني[1] والتأكيد على أدواره في خدمة التنمية المستدامة ومطالبته كافة الدول بدعمه على أرض الواقع من جهة أخرى يحتم إعادة النظر في دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية بمختلف صورها.

التنمية الاقتصادية: تقوم منظمات المجتمع المدني بإنشاء برامج تدريبية وتشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة ودعم مالي للشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز النشاط الاقتصادي المحلي ويخلق فرص عمل جديدة، كما تعمل على مكافحة الفقر وتحقيق التنمية من خلال مبادرات مثل المشاريع الخاصة بدعم المنتجات الزراعية المحلية أو إنشاء مراكز تدريب مهني (الفرصة الثانية الجيل الجديد في مجال التربية غير النظامية)، الأمر الذي يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفقر في المجتمع.

كما تساهم فعليا في إنشاء المشاريع التي تستجيب بطريقة فعلية لمطالب الأشخاص في وضعية إعاقة، كما تمارس دورا رقابيا ليس فقط على قانونية المشاريع أو مناسبتها ولكن حول جدواها وفعاليتها. (احترام السياق الاجتماعي لتوطين المشاريع المدرة للدخل).

التنمية الاجتماعية: تلعب منظمات المجتمع المدني دورا في بناء الجسور بين فئات المجتمع المختلفة، من خلال تنظيم أنشطة مجتمعية وورش عمل تعزز التعاون والتماسك الاجتماعي بين المواطنين. كما يسهم المجتمع المدني في تحسين التعليم من خلال تقديم دروس الدعم للتلاميذ وتنظيم حملات توعية حول القضايا الصحية مثل الوقاية من الأمراض، والتغذية السليمة، والاهتمام بالصحة النفسية، وتركز العديد من الجمعيات المدنية على تعزيز مشاركة المرأة والشباب في المجتمع من خلال تقديم الدعم القانوني والمشورة المهنية.

التنمية السياسية: يساهم المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية ودعم المشاركة الفاعلة للمواطنين في اتخاذ القرارات السياسية من خلال حملات التوعية الانتخابية والمشاركة في مراقبة الانتخابات لضمان النزاهة والشفافية، كما تقوم منظمات المجتمع المدني بدور الرقابة على السياسات العامة، مما يعزز من الشفافية والمساءلة ويحد من الفساد وبذلك يصبح المواطن شخصا من العملية التنموية وليس موضوعا لها فقط.

---

[1] - وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عام 2000 والتي راهنت على تحقيق ثمانية أهداف للتنمية في حدود 2015
- التقرير العربي حول التنمية المستدامة المنعقد بالقاهرة 2001
- إعلان عقد محو الأمية في حدود 2012
- عقد التعليم من أجل التربية المستدامة (2014/2005)
- أهداف التنمية المستدامة ODD السبعة عشر 2015.

التنمية المستدامة: ظهر هذا المفهوم كما سبقت الإشارة خلال الثمانينيات من القرن العشرين استجابة لضرورة الوعي بمراعاة التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، بما يخدم حاجات الحاضر دون أن يمس بقدرة الأجيال اللاحقة على تحقيق رغباتها وتلبية حاجاتها. "وقد أصبحت بعض الجمعيات العاملة في هذا الإطار تحظى برضا بعض الحكومات وتتخذ شكل مقاولات تطوعية يحركها هاجس التنمية وروح المبادرة والاستثمار في كثير من ميادين العمل الاجتماعي التي كانت بالأمس حكرا على الدولة". (أحرشاو، 2008)

المحور الثالث: التحديات التي يواجهها المجتمع المدني من خلال قراءة في خلاصات البحث الوطني لدى المؤسسات غير الهادفة للربح

البحث الوطني **لدى المؤسسات غير الهادفة للربح (Enquête nationale auprès des Institutions Sans But Lucratif, 2019)** هو جزء من الجهود التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط (HCP) لرصد واقع هذه المؤسسات وتحليل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد استهدف عينة مكونة من 14500 وحدة ممثلة لمختلف مكونات المجتمع المدني وموزعة على مجموع التراب الوطني. هذا البحث قدم رؤية شاملة حول خصائص نشاط المؤسسات غير الربحية في المغرب ومجالات اشتغالها، مثل الجمعيات، التعاونيات، والمنظمات التي تعمل دون هدف تحقيق الأرباح. وتتجلى أهمية هذا البحث في فهم ديناميات المجتمع المدني المغربي، وكيف يمكن أن تسهم هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة. مع توفير بيانات يمكن أن تكون أساسا لتعزيز التعاون بين هذه المؤسسات وبين الجهات الحكومية أو المانحين الدوليين. كما تعمل على توجيه السياسات العامة بحيث تعتبر مرجعا مهما لصناع القرار لتطوير سياسات تدعم نمو المؤسسات غير الربحية واستدامة عملها، وضمان أن تكون أكثر فعالية في تلبية احتياجات المجتمع ومن المهم الوقوف عند بعض المعطيات الإحصائية لتشكيل رؤية شمولية حول عمل المجتمع المدني بالمغرب.

عدد المؤسسات: وصل عدد المؤسسات غير الربحية النشيطة في المغرب إلى حوالي 187834 مؤسسة مقابل 44771 في سنة 2007 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 12,7%. يشمل ذلك الجمعيات، التعاونيات، والمنظمات التي تعمل في مختلف المجالات.

التوزيع الجغرافي: هناك تركز واضح لهذه المؤسسات في المناطق الحضرية، خاصة في المدن الكبرى مثل الدار البيضاء بنسبة 13,2% ومراكش آسفي ب 13,1% والرباط سلا القنيطرة ب 12,4% يتفاوت النشاط من منطقة إلى أخرى حسب الاحتياجات المحلية والموارد المتاحة.

مجالات النشاط: تشتغل هذه المؤسسات في عدة مجالات من بينها:

الثقافة والرياضة والترفيه 26,2%: تساهم هذه المؤسسات في تنظيم الفعاليات الثقافية والأنشطة الرياضية، وتوفر فضاءات لتطوير المواهب الفنية والرياضية.

التربية والبحث العلمي 11,4%: يمثل جزءا كبيرا من أنشطة المؤسسات، حيث تسعى إلى دعم التعليم الرسمي وغير الرسمي عبر دورات تدريبية ومراكز تعليمية.

الصحة 17,2%: تقدم المؤسسات غير الربحية خدمات طبية واجتماعية للشرائح المهمشة أو الفئات التي تحتاج إلى دعم خاص.

الحقوق والدفاع عن حقوق المواطنين والمستهلكين والسياسة 31,5%: هناك أيضا مؤسسات تعمل على تعزيز حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والدفاع عن حقوق الفئات المستضعفة.

التوظيف والتمويل: تسهم هذه المؤسسات في خلق فرص عمل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تعمل على توظيف الأفراد في المشاريع والبرامج التي تنفذها. أما من ناحية التمويل، فهي تعتمد بشكل أساسي على التبرعات، والدعم الحكومي، والشراكات مع القطاع الخاص.

التحديات: يواجه المجتمع المدني في المغرب عدة تحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

التمويل والاستدامة: تعتمد العديد من منظمات المجتمع المدني على الدعم المالي من الجهات المانحة وعلى الهبات، ما يجعلها تواجه صعوبة في ضمان استمرارية مشاريعها ونقص الموارد البشرية المؤهلة.

التضييق القانوني: تواجه المنظمات المدنية قيودا قانونية تحد من نشاطاتها وقدرتها على التأثير في السياسات العامة بالإضافة إلى وجود صعوبات في الوصول إلى الفئات المستهدفة بسبب القيود القانونية أو البيروقراطية.

ضعف التكوين النظري والإداري والتقني والمالي مما يصعب ليس فقط تدبير الموارد والمشاريع، بل حتى البحث والتعامل مع المنظمات الأجنبية ذات الصلة والتي تستوجب قدرا من الضبط والتدبير المعقلن.

التنسيق مع الجهات الحكومية: من التحديات التي تواجه المجتمع المدني عدم وجود تنسيق كاف مع الحكومات المتعاقبة مما يحد من قدرته على تنفيذ مبادرات فعالة.

دمقرطة التنظيم الإداري والمالي لمؤسسات المجتمع المدني بإقامة جموع عامة والتداول على الرئاسة وضبط التقريرين الأدبي والمالي مع احترام مبادئ الحكامة الجيدة.

هذا البحث قدم نظرة معمقة حول أهمية المؤسسات غير الربحية ودورها في المجتمع المغربي، ويقدم خارطة طريق واضحة لمؤسسات المجتمع المدني التي ترغب في المساهمة بشكل فاعل في التنمية المحلية وفي تحسين ظروف الحياة لفئات واسعة من المواطنين.

خاتمة

إن الدور المحوري للمجتمع المدني في التنمية بمختلف جوانبها يجعله شريكا لا غنى عنه للحكومات لتحقيق الأهداف التنموية. فهو يساهم في بناء مجتمعات أكثر عدلا واستقرارا من خلال تعزيز قيم التضامن والمشاركة. ومع ذلك، يبقى من الضروري توفير بيئة داعمة للمجتمع المدني، سواء من خلال الدعم المالي أو توفير إطار قانوني مرن يسمح له بممارسة دوره بفعالية أكبر.

إن تشجيع المجتمع المدني وانخراطه في كل الأوراش التنموية المفتوحة لا يعني استقالة الدولة وتفويض معضلات المجتمع وحل مشاكله للجمعيات المدنية؛ لأنها وبكل بساطة لا يمكنها أن تقوم مقام الدولة مهما بلغت أنشطتها من القوة والمتانة.

توصيات

تعزيز التعاون بين الحكومات المتعاقبة ومنظمات المجتمع المدني من خلال إقامة شراكات استراتيجية.

دعم استقلالية منظمات المجتمع المدني وتوفير مصادر تمويل مستدامة لضمان استمرارها، مع تجديد وظيفة الجمعيات لتصبح مقاولات منظمة.

إيجاد آليات للتواصل والتنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية التي تمثل المجتمع المدني وكذا الحكومات لتحقيق أكبر قدر من التعاون والحصول على المعلومات وتبادل الخبرات والتجارب.

توعية المواطنين بأهمية دور المجتمع المدني وتشجيعهم على المشاركة في أنشطته.

لائحة المصادر والمراجع

- الغالي أحرشاو، المجتمع المدني العربي ورهانات التنمية المستدامة، مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، العدد 36، فبراير 2008، ص 29.
- Développement durable et solidarité internationale, Haut Conseil de la Coopération Internationale, document réalisé par Yveline Nicolas, juin 2006, p : 16.
- Livre blanc, Gouvernance Européenne, Commission des communautés européenne, Bruxelles, 2001, p: 18.
- Enquête nationale auprès des Institutions Sans But Lucratif, exercice 2019, HCP, novembre 2023